

سد النهضة.. الإنفجار المقبل



عدنان عودة الطائي

الديوانية

ان إصرار إثيوبيا تغيير مجرى نهر النيل الأزرق والذي يعد الوافد الأكبر لنهر النيل الذي تتشاطى عليه كل من إثيوبيا وجنوب السودان والسودان ومصر الا استكمالاً لحققة من حلقات الحرب الباردة التي تقوم بها أمريكا ضد منافسيها الاقتصاديين وهذه المرة من القارة السمراء إذ أعدت المخابرات الأمريكية في تشرين الأول أكتوبر الماضي تقريراً تؤكد فيه أن مصر تواجه خطر كبيراً يهدد أمنها واستقرارها وسيادتها أن لم يكن الضرر بالغاً على مستقبلها إذا تمكنت إثيوبيا من بناء «سد النهضة».

الخلاف بين القاهرة وأديس أبابا حول مياه النيل عميق جداً، وسد النهضة -الذي ما زال تحت الإنشاء- يجسد هذا الخلاف بين دولتين، إحداهما ترى أن السد مسألة حياة أو موت لمستقبلها والثانية تراه عماد وجودها وأساس مستقبلها إذ تعتبر أديس أبابا هذا السد بطاقة عبور للمستقبل، وتدعي أنه ضروري لإنتاج الكهرباء التي هي أساس الحاجة لها فضلاً عن كون السد واحداً من أكبر 10 أسود في العالم- سيكون قادراً على توليد 6000ميكاجوات من الكهرباء، أي نحو 3أضعاف إنتاج سد «هوفر» العنق في الولايات المتحدة. هذه الطاقة الضخمة وسيمكنها من قيام مشاريع زراعية وزيادة إنتاجها من الكهراء، لبيعها لجيرانها كينيا وتنزانيا والسودان وجنوب السودان التي تعاني جميعها من نقص الكهرباء أضاف إلى كل ذلك أن السد سيحجز من موقف إثيوبيا سياسياً ويعطيها أداة استراتيجية مهمة لمواجهة الهيمنة المصرية على حوض النهر، وليس من الواضح حتى الآن كيف سيتم تمويل السد، بعد أن عمدت مصر والسودان لمنع المستثمرين الدوليين خصوصاً الدول العربية عن أي محاولة لتمويل السد، خاصة أن عملية البناء تحتاج إلى 7 مليارات دولار وهو ما يعادل تقريباً ميزانية إثيوبيا السنوية.

وقف بناء

ويرشح خبراء في هذا المجال أن أمام مصر 3خيارات لوقف بناء السد، أولها: مواصلة الضغط الدبلوماسي على أديس أبابا، وتستند مصر في هذا الاتجاه إلى أدوات متعددة، منها الشريعة الدولية: فبناء السد غير قانوني وفقاً لأحكام اتفاقية عام 1959 واتفق عام 2010. وقد بادرت مصر بالفعل بالضغط على الهيئات التشريعية في هذه الدول لتأخير أو منع التصديق على الاتفاقية والخيار الثاني للقاهرة هو تشييط ودعم جماعات مسلحة لشن حرب بالوكالة على الحكومة الإثيوبية، وإن تكون هذه الخطوة جديدة على مصر: ففي السبعينات والثمانينات، استضافت مصر -وهي ما فعلته السودان لاحقاً- جماعات مسلحة معارضة لأديس أبابا، ومن بينها الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا الثغري التي انفصلت عن إثيوبيا في عام 1994 بدعم مصري واستت دولاً أجنبية، بالإضافة إلى أن مصر تستطيع دعم هذه الجماعات المسلحة مرة أخرى للضغط على الحكومة الإثيوبية الاستبدادية المنتشرة في أنحاء إثيوبيا وتعمل على قلب نظام الحكم أو إقامة مناطق مستقلة أوحكم فيدرالي.

وان بإمكان مصر الاستعانة بحلفائها في إريتريا لزعزعة استقرار إثيوبيا، ويبدو أن ذلك هو السيناريو الذي بدأ بالفعل: فقد أعلنت الحكومة الإثيوبية خطط من قبل مجموعات كبيرة من الذخيرة أثناء محاولة تهريبها إلى داخل البلاد من السودان لتحريك المياه الراكدة وجات هذا الواقعة بعد شهر واحد من إعلان 6جماعات إثيوبية معارضة لحكومة أي احمد في النفي تشكيل حركة مسلحة ضد الحكومة، وحسب موقع «أفريقيا ريفيو» فإن إثيوبيا قد تكون الآن في طريقها لحرب أهلية بتحريض وتمويل من مصر لاتقل ضرورتها عن الحرب التي اشتعلت بداية الثمانينات وانهكت البلاد اقتصادياً حتى ضربت المجاعة البلاد التي كانت سبباً بسقوط دكتاتورها هيلا مريام ويدعم الموقع تحطيه بالإحباء بتورط دول خارجية، ومنها مصر، في دعم الفكر الجهادي الوهابي داخل إثيوبيا المسيحية. وفي نوفمبر 201 اكتشفت الحكومة الإثيوبية خطط من قبل مجموعات تنتمي للفكر الوهابي لتحويل إثيوبيا إلى دولة إسلامية تحكمها الشريعة، وفي مؤتمر صحفي أعربت حكومة أديس أبابا عن قلقها إزاء تزايد حالات العنف ضد المسلمين المعتدلين والمسيحيين من قبل هذه الجماعات المتطرفة، وفي 20أغسطس الماضي توفي رئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي فجأة، وخلفه سياسي قليل الخبرة وينتمي للأقليات البروتستانتية، كما يتردد حديث عن صراع محتمل على السلطة، ويختم الموقع تقريره بأن مصر المهتدة بفقدان سيطرتها على سر وجودها وشريان حياتها، قد تسعى لإسقاط النظام في إثيوبيا معتمدة على «معدت عسكرية أمريكية تقدر بعشرات المليارات من الدولارات، ولديها جماعات عملية تحظى بدعم محلي داخل إثيوبيا وعلى حدودها».

تدخل عسكري

أما الخيار الثالث فهو التدخل العسكري المباشر الذي قد تلجأ إليه مصر في حالة نجاح إثيوبيا في بناء السد وتتأثر حصتها بالفعل وبشكل كبير، ومهما كانت توجهات القيادة المصرية أو شخص الرئيس المصري وقتها فلها يتسامح أي زعيم مصري في ضياع جزء كبير من حصتها المائية، وتشير تقارير مسببة إلى أن الرئيس السابق مبارك كان يدرس بالفعل اللجوء للخيار العسكري في 2010م بالتعاون مع السودان ضد إثيوبيا في عام 2010في رسالة إلكترونية تعود إلى أيلول 2010منسوبة لمصدر أمثي رفيع المستوى كان على اتصال مباشر بمبارك وعمر سليمان يقول: «الدولة الوحيدة التي لا تتعاون في إثيوبيا، نحن مستمرون في التفاوض معهم، وبالوسائل الدبلوماسية، وبالفعل نحن نناقش التعاون العسكري مع السودان، لكن إذا وصل الأمر إلى أزمة، فسنقوم ببساطة بإرسال طائرة لقصف السد والعودة في نفس اليوم، أو يمكننا أن نرسل قواتنا الخاصة لتخريب السد، وتذكروا ما فعلته مصر في أواخر السبعينات، اعتقد أن ذلك كان في عام 1976وقتها كانت إثيوبيا تحاول بناء سد كبير فقمنا بتفجير المعدات وهي في عرض البحر في طريقها إلى إثيوبيا».

وفي برقية أخرى تعود إلى 29تموز 2010قال سفير مصر في لبنان وقتها: قد اتفقوا على تطوير علاقات استراتيجية بين البلدين، ومن المرجح أن بناء هذا السد سيهدد المشهد ليس بين هذه الدول وإنما القارة جمعاء وستكون حالك الاستقرار هو عنوان المرحلة القادمة.

□ أكاديمي بجامعة المنى

وجود قانون صادر للموازنة في تلك السنة، فإن الحسابات الختامية لن يكون لها وجود ولن يكون بالإمكان تدقيق ومراجعة تفاصيل موازنة العام الحالي. المفارقة الأخرى، أن الحكومة لم تقدم الحسابات الختامية للموازنة لعدة سنوات لسبقت 2019إلى البرلمان لغرض المراجعة والمصادقة!! ولم تعط لذلك أية تبريرات واضحة ومقنعة. وهذه المسألة تعد تقصيراً كبيراً تتحمله السلطات المالية في الحكومة التي لم تقدم هذه الحسابات وكذلك البرلمان الذي لم يطالب بها بأصرار. وهذا الأمر يثير الكثير من علامات الاستفهام ويعزز الظنون والشبهات حول وجود محاولات لإخفاء الهدر والفساد في أبواب الموازنة وخاصة الإيرادات والنفقات .

يطمح العراقيون أن يروا موازنة متزنة ودقيقة وشفافة توضح كيفية توزيع أموال ومقدرات هذا البلد وتكون مخططة عن اقتصاد البلاد المترنح تحت لطمات النفط الهابط والوباء المكتسج و طعنات الفاسدين من أهل الدار.

□ أكاديمي عراقي

قانون الموازنة وليس صديلاً عنه. هذا الاعتقاد الخاطيء ربما عزته المادة 13-فأثا من هذا القانون والتي تنص على في حال عدم إقرار قانون الموازنة للسنة الحالية، فإن البيانات المالية للسنة الماضية تعتمد أساساً في صرف مبالغ السنة الحالية. لكن هذا الأمر لا يمكن تطبيقه على العام الحالي، لأن 2020لأن تدهور أسعار النفط وانخفاض إيراداته إلى النصف بدءاً من شهري مارس وأبريل المنصرمين، سيغير وبتدرجاً كبيرة كل التخمينات المدرجة للإيرادات المالية في قطاع النفط وهو القطاع الأكثر تأثرها بحوالي 93%في الموازنة. كما أن الأزمة الاقتصادية العالمية انسحبت كذلك على القطاعات غير النفطية فتأثرت إيراداتها هي الأخرى. وبالتالي لن تكون التخمينات المعدة مسبقاً للإيرادات قريبة إلى الواقع الجديد.

وتنص المادة 28من قانون الإدارة المالية على غلق الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية قبل 31ديارمن السنة التالية. لكن عند عدم

موازنة العام 2021سيضمن تخمينات أقل واقعية للإيرادات على وجه التحديد. **لماذا تأخرت موازنة 2020؟** وبالنسبة لموازنة العام ، 2020 فإن عدم إقرارها يعود لأسباب عدة منها تأخر وصولها إلى البرلمان وظهور خلافات بشأنها حتى قبل عرضها رسمياً للمناقشة في البرلمان وكذلك بسبب الإرتباك الذي حصل في الحكومة بعد انطلاق التظاهرات الشعبية في شهر أكتوبر عام 2019والمسمّاة بثورة أكتوبرالتي استتقلت على أثرها الحكومة في شهر نوفمبر من العام ذاته. وبعد ذلك التاريخ، أصبحت الحكومة تصريف أعمال ليس من صلاحياتها العمل على الموازنة وقانونتها. وبقي الفراغ الدستوري للسلطة قائماً إلى تاريخ 5-7-2020يوم تبوء الكاظمي رئاسة مجلس الوزراء. **سنة 2020 بدون قانون للموازنة** تفيد بعض السلطات المالية الحكومية بأنه في غياب قانون الموازنة فإن إدارة الملف المالي سيعتمد على قانون الإدارة المالية رقم لسنة 2019.وهذا الأمر غير صحيح فقانون الإدارة المالية بين البات تنفيذ

خلال سنة واحدة. تتضمن الموازنة أبواب الصرف و جداول تفصيلية لثلاث عناصر أساسية: الإيرادات المالية و النفقات الجارية والاستثمارية والعجز المتوقع وسبل تغطيته. والملاحظ أن الحكومة الجديدة للسيد مصطفى الكاظمي، ولم يرض على مباشرتها سوى شهران، منهزمة في إجراء إصلاحات اقتصادية مهمة. منها إلغاء تعدد الرواتب وشطب رواتب الفضائيين و رواتب أخرى دون استحقاق وتحت مسميات مختلفة . ويسيطر سيطرة الدولة على المنافذ الحدودية لاسترداد كامل الواردات والرسوم الجمركية وغيرها. وبحسب تصريح الكاظمي، فإن لدى الحكومة ورقة بيضاء للإصلاحات. ويفسر ذلك بأن الإصلاحات مستمرة ولا تراجع عنها ومفتوحة بكل الاتجاهات وتوفير مبالغ مالية جديرة بالاعتبار لصالح الخزانة العامة. ويتفق اقتصاديون، إن المردودات المالية ستجلبى بعد عدة أشهرعلى أقل تقدير، عليه فإن التعجل في تشريع قانون



كوفند شيرواني

govandsh@yahoo.co.uk

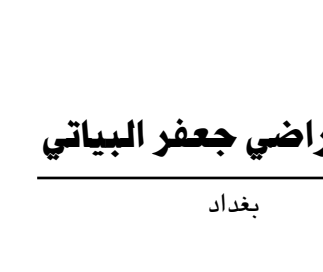
واقترح تعديلات عليها قبل إقرارها. لترفع بعدها إلى رئاسة الجمهورية ليوقع عليها رئيس الجمهورية وتنتشر لاحقاً في الجريدة الرسمية جريدة الوقائع العراقية و يصبح القانون بعدها نافذاً. **هل الموازنة البكرة خطوة جيدة؟** من الجيد أن تقوم وزارة المالية بإعداد قانون الموازنة للعام المقبل 2021في وقت مبكر، ربما لضمان عدم حصول تأخير فيها كالذي أصاب سابقتها موازنة العام 2020والتي لم تر النور ولم تناقش في البرلمان ولم يصاقق عليها. قانون الموازنة له أهمية بالغة في الإدارة المالية لأي حكومة أو دولة، فهو يمثل الإطار القانوني لجميع النشاطات والعمليات المالية

أعلنت اللجنة المالية في مجلس النواب البرلمان العراقي يوم الأربعاء 7-1 أن وزارة المالية في الحكومة الاتحادية شرعت بإعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية، 2021 متخلية بذلك كما يبدو عن قانون موازنة العام الحالي 2020والذي تأخر إصداره بعد انقضاء أكثر من ستة أشهر من هذا العام. وبموجب المادة 110-سابعاً من دستور العراق لعام 2005فإن للسلطات الاتحادية صلاحية وضع قانون الموازنة العامة والاستثمارية. وبحسب السياقات القانونية، تعرض مسودة مشروع قانون الموازنة والتي تعدها وزارة المالية على مجلس النواب لثناقتها

تعديل الدستور بين الواقع والمأمول

المجد تبون قد شكل لجنة في 8يناير 2020يهدف اقتراح وصياغة تعديلات على الدستور الجزائري لعام 2016برأسها أحمد لعراية سياسي جزائري اختصاص في القانوني الدولي، كإجراء إصلاحات سياسية شاملة تعهد به الرئيس استجابة لمطالب الحركة الشعبي، الذي انطلق في شهر شباط من العام الماضي لعرضه للمشاورات العامة مع الطبقة السياسية ومناقشة البرلمان، على أن يطرح بعد ذلك للاستفتاء الشعبي ومن أهم المقترحات التي طرحتها لجنة الخبراء في مسودة الدستور بعد أشهر من العمل في عدم ممارسة أكثر من عهدتين رئاسيتين وحددت المسودة عهدتين برلمائيتين متابعتين فقط للنواب. واقتُرحت الوثيقة تشكيل المجلس الأعلى للقضاء دون وزير العدل والنائب العام، واستبدال المجلس الدستوري بالمحكمة الدستورية، ومنحها صلاحيات اضافية لم تكن سابقاً. كما اقترحت الوثيق إمكانية مشاركة الجزائر في عمليات حفظ السلام تحت

رعاية الأمم المتحدة، وحتى السماح للرئيس بالتدخل عسكرياً خارج الحدود بعد موافقة البرلمان، وألغت مسودة التعديل قاعدة الاستنخار 49/51بالمئة، التي تمنع المستثمر الأجنبي من امتلاك أكثر من 49بالمئة من أي مشروع في الجزائر. **تعديل دستور** وكانت المطالبات الشعبية في العراق بضرورة تعديل الدستور قد سبقت روسيا والجزائر منذ سنوات طويلة إلا أنها للاسف لم تر النور. حين إقرار مجلس النواب العراقي إجراءات تعديل دستورية من خلال تشكيل لجنة تعديل الدستور التي تشكلت بامر برلماني ضمت 18نائبا من الثمان والعشرين من تشرين الأول لعام 2019كاستجابة حسنة لغضب المظاهرين الذين طالبوا بإجراء تغييرات جذرية في بنية النظام السياسي العراقي، من بينها تعديل الدستور. ويأتي هذا القرار انسجاماً مع المادة 142من دستور جمهورية العراق النافذ لسنة 2005حيث أقرت تعديل الدستور من خلال تشكيل



هيفاء راضي جعفر البياتي

بغداد

الرئاسية الماضية لبوتين، ومن خلال اقرار هذا التعديل سيسمح للرئيس بوتين بأن يصرّف دوراته الرئاسية التي تنتهي في عام 2024واتاحة المجال له الاستمرار في السلطة لدورتين رئاسيتين أخريين، أي البقاء في السلطة حتى 2036 باستفتاء شعبي. **رئاسة جزائرية** بينما الرئاسة الجزائرية قررت تأجيل إجراء إستفتاء تعديل الدستور بسبب جائحة كورونا إذ يعيش الشعب الجزائري تحت وطأة الحجر الصحي ، وبالتالي لا يمكن فتح نقاش حقيقي بشأن مسودة الدستور حفاظاً على صحة المواطنين وسلامتهم ، وكان الرئيس عبد

لم تمنع تفشي جائحة فيروس كورونا في روسيا المسؤولين بالتوجه الى مراكز الاقتراع وهم يتردّدون الكمامات وواقبات الوجه البلاستيكية الشفافة وبدلات بيض حيث صوت ملايين الروس في اليومين الماضيين بمراكز اقتراع لاستفتاء تعديل دستور كاكبر تعديل جزئياً منذ عام 1993للمركميين، ومن أهم فقرات التعديل التي سيضمونها الدستور الجديد تحديد فترة الرئاسة للشخص الواحد بدورتين رئاسيتين بدلاً من دورتين متتاليتين، أي لا تحسب الدورات السابقة لمن هو في الرئاسة الآن، اطلق عليه ب تصفير الدورات

السياسة الخارجية لإقليم كردستان ما بعد كورونا

فالتطور بمظهر متحد في السياسة الخارجية المتلقة والعالم و ربطها بأسواق إقليم كردستان وتأمين المصالح وصنع المصائر هو صناعة مشتركة يساهم فيها كل مواطن كردستاني من موقعه وحقل عمله.

فضاء ديمقراطي

أما الأحزاب السياسية التي تمارس في ظل الفضاء الديمقراطي المتواجد في الاقليم عملها بحرية كاملة وتمتلك اى درجة الصوت في تكوين السياسات الخارجية فعملهم ان يكونوا فعلاً بمثابة العمود الفقري للنظام السياسي الديمقراطي وأداة ربط المواطنين بحكومة الاقليم ، لا ان يستمترون في التعارضات الخائفة وذلك بهدف شل عملية صناعة التنمية وهندسة العلاقات السياسية، تلك العلاقات التي تمن مستقبل زاهر للاقليم وتؤدي الى الحرية والإستارة والعدالة وتحتمي في النهاية للأهداف الوطنية النبيلة.

وختاماً: إن الإصرار على الفضاء العالمي، الذي هو مدى حيوي لإقليم كردستان وإتقان فن التعايش والتبادل لإزالة العوائق و حلحلة العقد يصنع السوق وينمي الاقتصاد، فهو عنوان الحضارة وأساس بناء العلاقات الدولية وسيادة الدولة.

ما نتصوره هو أن الدول والحكومات التي تنجو بفضل نظمها السياسية والاقتصادية والصحية الفريدة، هي من ستفوز على الدول والحكومات التي خرجت بنتائج مختلفة ومدمرة في معركتها ضد كورونا.

إن الوضع المتميز الذي يتمتع به إقليم كردستان من الناحية السياسية يدفع السياسة الخارجية في الاقاليم الى التوجه نحو وضع خطة إستراتيجية شاملة للتعامل مع الوضع الحالي والمحاولة الجدية للحفاظ على الوضع الامني والعسكري المستقر وذلك لتحقيق الاهداف السياسية والاقتصادية والامننية المتعلقة بالحفاظ على بقاء الكيان السياسي للاقليم، الذي علبخ ان يبقى محترماً على المستويين الدولي والاقليمي. فمن أجل تحقيق مستقبل أفضل لهذا الاقليم، الذي يعتبر من الناحية الامنية، القبط الهادئ في المنطقة، عليه تجاوز المعوقات التي تعترض طريق وضع الخطة الاستراتيجية لتفعيل العملية الديمقراطية ومكافحة الفساد الاداري والسياسي والاقتصادي ووضع حد للتدخلات الخارجية من قبل دول الجوار الاقليمي.



سامان سوراني

اربيل

المستخدمة في عالم متعدد الاقطاب " Multi polar بشكل متزايد؟ **سياسة خارجية** وكيف تؤثر السياسة الخارجية او في حالة الإقليم ما يسمى بالـ" Para diploma " التي هي ليست فقط وصفاً لما تقوم به حكومة الاقليم ولكنها أيضاً تفسير لما تفعلها، في عالم الغد و مكان دور الاقليم في هذا العالم وهل باستطاعتها عن طريق استخدام الحياذ الإيجابي و حماية التوازن ومبادرات ذاتية القيام بتألف نقطة جيو – إستراتيجية شديدة الحساسية في الدائرة الكبرى للأمن القومي للقوى العظمى، لي لا يتم التعامل مع الإقليم بسياسة التعامل مع الوضع " Situation based policy" أو في إطار الـ" Grand strate gy"